الرأسمالية الترامبية

العنوان الأصلي: Trumping Capitalism? (الترجمة الحرفية: تطبيع الرأسمالية بنمط ترامب؟)

المصدر: Project Syndicate

تاريخ: 20 كانون الثاني 2017

وكالة القدس للأنباء - ترجمة

أناتول كاليتسكي*

رئاسة دونالد ترامب هي أحد أعراض فترة الانقطاع في النظام الاقتصادي - وهي فترة من شأنها أن تؤدي إلى إقامة توازن جديد بين الدولة والسوق. وفي حين أنّه من غير المرجح أن تقدّم السياسيات الاقتصادية لحكومته الأجوبة الصحيحة، فإنها قد تظهر للعالم على الأقل ما لا ينبغي فعله.

لندن – يُنظر إلى تنصيب دونالد ترامب، بصفته الرئيس 45 للولايات المتحدة - على نطاق واسع - على أنه بداية نهاية النظام الرأسمالي لمرحلة ما بعد عام 1945، التي هيمنت على العالم بعد نهاية الحرب الباردة. ولكن هل من الممكن أن تكون الترامبية، في الواقع، نهاية البداية؟ هل يؤشر انتصار ترامب إلى نهاية فترة ارتباك ما بعد الأزمة، بعدما تمّ الاعتراف بأن النموذج الاقتصادي فشل في عام 2008، بطريقة لا يمكن معالجتها، ويؤشر - في الوقت ذاته - إلى بدء طور جديد من الرأسمالية العالمية، حالما تتطور - تدريجياً - مقاربة جديدة لإدارة الاقتصاد؟

إن يكن في التاريخ دليل، فإن الانهيار القريب للنظام المالي العالمي في عام 2008 غالباً ما عكس ذاته - بعد تأخر خمس سنوات أو نحو ذلك - على التحديات التي تواجه المؤسسات السياسية القائمة والأيديولوجية الاقتصادية السائدة. وكما أوضحتُ مؤخراً - ووصفت بمزيد من التفصيل في كتابي الصادر عام 2010، باسم (الرأسمالية – النسخة 4.0) - كان تسلسل الأحداث التي تلت الأزمات النظامية السابقة للرأسمالية العالمية كالتالي: الإمبريالية الليبرالية إثر ثورات عام 1840. الكينزية إثر الكساد العظيم في 1930. وأصولية السوق تاتشر- ريغان إثر التضخم

العظيم في 1970. فهل تبشّر الترامبية – إن فهمت على أنها رد فعل متأخر لأزمة 2008 – بظهور نظام رأسمالي جديد؟

يمكن تقسيم هذا السؤال إلى ثلاثة أجزاء: هل يمكن لسياسات ترامب الاقتصادية أن تنجح؟ هل يمكن للبرنامج الاقتصادي لإدارته أن يصمد، سياسياً؟ وما الأثر الذي قد تتركه الترامبية على الفكر والسلوك الاقتصادي في جميع أنحاء العالم؟

رجعية اقتصادية:

ينظر عدد قليل من المعلقين في مشروع Syndicate بتفاؤل إلى القضية الأولى؛ ولكن معظمهم يشعر بالتشاؤم، وهو الموقف الذي يجسده الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيغليتز: "في الحقيقة، ليس هناك بصيص أمل يظهر من خلال السحابة الذي تخيّم اليوم على الولايات المتحدة والعالم"، كما يقول. ويضيف: "الطريقة الوحيدة التي يمكن لترامب من خلالها الوفاء بوعوده برفع مستوى البنى التحتية، وزيادة الإنفاق على الدفاع، مع تخفيضات ضريبية كبيرة، وخفض العجز في الميزانية، هي باعتماد جرعة كبيرة ممّا كان يسمى اقتصاد الدجل والشعوذة." بالنسبة لستيغليتز، يمثل ترامب عودة إلى تشريعات فترة ريغان التي تميّزت برجعية اقتصادية تنعكس إيجاباً على المجتمع، لكن مع إضافة اثنين من المكوّنات المتفجرة - حرب تجارية مع الصين، وفقدان الملايين لفرص الحصول على الرعاية الصحية.

ويرى ستيغليتز أن النتائج السياسية ستكون كارثية. وتبيّن التجربة أن هذه الرجعية "لن تنتهي بشكل إيجابي بالنسبة لناخبي ترامب، الغاضبين والنازحين في أحزمة الصدأ"، الذين سيندفعون، وبشكل أكثر عدوانية، للبحث عن كبش فداء، حالما يتبيّن لهم أن ترامب قد خان مصالحهم على نحو أعمق.

يصل سيمون جونسون، عضو معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وعضو معهد بيترسون للاقتصاد الدولي أيضاً، إلى استنتاج مماثل. تنعكس أولويات السياسة الاقتصادية لترامب في حكومته المقترحة، التي تمثل تحولاً كبيراً نحو "أوليغارشية صريحة: السيطرة المباشرة للدولة من قبل أناس ذوي قوة اقتصادية خاصة كبيرة"، بحسب جونسون. ويتابع: "يبدو أن ترامب عازم على خفض الضرائب على الدخل للأميركيين ذوي الدخل المرتفع، وكذلك الحد من ضريبة أرباح رأس المال (ومعظمها يدفعها الأغنياء) والقضاء - بشكل شبه تام - على الضرائب المفروضة على الشركات، (وهو ما يستفيد منه الفئة الأكثر غنى كذلك)".

وبالتركيز على سياسات خطط الإدارة الجديدة، يلحظ جونسون، وهو أحد كبار اقتصاديي صندوق النقد الدولي السابقين، أن ترامب يقود "ائتلافاً من رجال الأعمال الذين يعتقدون خطأً أن الحمائية وسيلة جيدة لمساعدة الاقتصاد" وآخرين من "أصوليي السوق" العازمين على خفض الضرائب. ولتعزيز هذا التحالف، يقوم أصوليو السوق بتبني الحمائية، لتبرير مقترح ترامب حول فرض التعريفات الجمركية على الواردات باعتبارها وسيلة لدفع ثمن خفض الضرائب على الشركات. غير أن الرسوم الجمركية، تعني زيادة ضريبة المبيعات. وهكذا، فإن النتيجة ستكون "تشتيت الانتباه عن جوهر سياساتهم: خفض الضرائب على الطبقة الأوليغارشية"، التي تُعوّض "بزيادة الضرائب - ناهيك عن خسائر كبيرة في الوظائف ذوات الرواتب العالية" (نتيجة الحمائية) - "لكل شخص آخر تقريباً".

وخلافا لجونسون، رحّب مارتن فيلدشتاين، من جامعة هارفارد والذي شغل منصب رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس رونالد ريغان، باحتمال تخفيض معدلات الضرائب الهامشية العليا. ويقول فيلدشتاين إن الرئيس باراك أوباما استمرّ في سياسات "التحوّل الرديء في الضريبة، التي أثقلت كاهل أولئك الذين لديهم أعلى مستويات دخل"، منذ عهد ريغان.

لكن، وفي حين يفضل فيلدشتاين توسيع القاعدة الضريبية بعيداً عن أغنى الأميركيين "بطريقة الإيرادات المحايدة"، إلا أنه متشكك بخصوص الوعود التي قطعها ترامب بشأن زيادة الأجور، وزيادة فرص عمل "الطبقة الوسطى"، ونمو اقتصادي أقوى. يلاحظ فيلدشتاين أن "الاقتصاد أساساً قد استوعب العمالة بشكل كامل، بمعدل بطالة وصل إلى 4.9٪ في تشرين أول". وقد تسبّب امتلاء سوق العمل بدوره برفع أسعار المستهلك إلى "2.2٪ خلال العام الماضي، متجاوزاً نسبة 1.9٪ في العام السابق"، في حين "ارتفعت أجور عمال الإنتاج بنسبة 2.4٪". ونظراً لنمو الأجور الحقيقية وارتفاع التضخم، يرى فيلدشتاين أنه "لا يوجد سبب للتفتيش عن زيادة في الطلب الإجمالي في هذا الوقت".

آمال غريبة:

وكما يبرهن الشك الذي يثيره فيلدشتاين، فإن وجهات نظر المعلقين في مشروع Syndicate، للاقتصاد الترامبي Trumponomics لا تتطابق بدقة مع أسس أيديولوجية معروفة. في الواقع، يجد عالم اقتصاد التنمية في جامعة هارفارد، داني رودريك، الذي هو بالتأكيد ليس من أنصار أصولية السوق، ما يدعو للتفاؤل في

معارضة ترامب لصفقات "التجارة الحرة" المثقلة بأحمال لا علاقة لها بالتجارة. وعلى حد تعبير رودريك، فإنّ "آدم سميث وديفيد ريكاردو سيتململون في قبورهم إذا ما اطّلعوا على [اتفاقية] الشراكة عبر المحيط الهادئ"، بما فيها من تفضيلات خاصة تمنحها لقطاعات محددة ومصالح خاصة، وعلى اتفاقيات تجارية جديدة أخرى ندد بها ترامب. فجميعها "تحتوي قواعد تحدّ من الملكية الفكرية وتدفقات رأس المال وحماية الاستثمارات، التي تمّ تصميمها أساساً لتوليد أرباح المؤسسات المالية والشركات المتعددة الجنسيات والحفاظ عليها، على حساب الأهداف السياسة الشرعية الأخرى".

لذلك، وفي حين يستهجن رودريك سياسة ترامب الغوغائية وادعاءاته التي "لا معنى لها" في كثير من سياساته، إلا أنه يأمل أن يؤدي انتخابات ترامب إلى لجم الاتجاه المفرط للعولمة التي تتحرك بسرعة أكبر مما يمكن للاقتصاد تسويغه. ويشير إلى أن "الاقتصاديين قد عرفوا منذ وقت طويل أن إخفاقات السوق - بما في ذلك سوء أداء أسواق العمل، وعيوب سوق الائتمان، والمعرفة أو العوامل البيئية الخارجية، والاحتكارات - يمكن أن تتداخل مع جني المكاسب من التجارة". ومع ذلك، فإنهم "استخفوا باستمرار" من قدرة العولمة على "تعميق الانقسامات المجتمعية وتفاقم مشاكل التوزيع، وتقويض العمليات التجارية الاجتماعية المحلية"، وهذه كلها نتائج "أضرت مباشرة بالمجتمعات المحلية في الولايات المتحدة".

ويرى المؤرخ الاقتصادي الكينزي روبرت سكيدلسكي ميزات إيجابية أخرى في أفكار ترامب السياسية، بل وفي فلسفته الاقتصادية أيضاً. يقول سكيدلسكي إن "حمائية ترامب تعود بالذاكرة إلى التقاليد الأمريكية القديمة المتعلقة بالتصنيع [الاقتصادي]، ذي الأجور المرتفعة والغني بالتوظيف، والذي انهار مع العولمة"، ويرى أيضاً أن "انعزالية ترامب هي وسيلة شعبوية للقول إن الولايات المتحدة بحاجة إلى الانسحاب من الالتزامات التي ليس لديها القدرة ولا الإرادة لاحترامها".

والأهم من ذلك، بحسب سكيدلسكي، هو أنّ مقترحات ترامب بشأن "برنامج استثمار في البنية التحتية بقيمة تتراوح بين 800 مليار إلى تريليون دولار"، و"خفض ضريبي ضخم على الشركات"، و"التعهد بالحفاظ على مستحقات الرعاية الاجتماعية"، تشكّل جميعها ما يمكن وصفه "بصيغة جديدة لسياسة مالية كينزية". وبهذا، ترقى الترامبية إلى مستوى "التحدي وجهاً لوجه ضد تسلط النيوليبرالية مع العجز وتخفيض الديون، وإلى الاعتماد على التيسير الكمي كوسيلة وحيدة – باتت مستهلكة الآن - لإدارة الطلب".

وبإعادة فتح النقاش حول هذه القضايا التي كانت من المحرمات سابقاً، يخلص سكيدلسكي إلى أن "الترامبية يمكن أن تكون حلاً لأزمة الليبرالية، وليست نذير تفكّكها". وإذا كان الأمر كذلك، "فإنه على الليبراليين أن لا يشيحوا بأنفسهم بعيداً، باشمئزاز ويأس، بل المشاركة في الإيجابيات المحتملة للترامبية". ووفقاً لسكيدلسكي، "تحتاج مقترحات ترامب إلى الدراسة والصقل، لا إلى وصفها بأنها هذيان ناجم عن جهل".

وفي سياق مماثل، يحذّر كينيث روجوف من السماح لعدم الموافقة على سياسة ترامب بالطغيان على القرار الاقتصادي. ستؤدي الحوافز المالية لسياسات ترامب والتركيز على رفع القيود إلى زيادة الطلب وفق الطريقة الكينزية الكلاسيكية، وقد جعلت بعض كبار رجال الأعمال يشعرون "بالنشوة" بالفعل. وفي حين أن رفع القيود لن يؤدي بالضرورة إلى "تحسين متوسط الرفاهية الأمريكية"، وأنّ المقترحات الضريبية سيستفيد منها "الأغنياء بشكل متفاوت"، ومع ذلك، فإنّ من شأنها "أن تجعل من اقتصاد الولايات المتحدة" يتحرك بشكل أسرع، على الأقل لفترة من الوقت. ولهذا السبب، "فإنه من الحكمة التذكّر أنك لا تحتاج إلى تكون شخصاً لطيفاً لتحريك الاقتصاد"، بحسب ما يخلص إليه روجوف. ويشير إلى أنّه "من وجوه عديدة، نجحت ألمانيا بقدر أمريكا في استخدام التحفيز لانتشال الاقتصاد من الكساد العظيم".

في ردّ فعلي الأولي على فوز ترامب، حددتُ خمس فوائد اقتصادية محتملة يمكن أن تعوّض جزئياً المخاطر الواضحة لارتفاع أسعار الفائدة، والحروب التجارية، وتضخم قيمة الدولار، والآثار التوزيعية الرجعية، التي انتقدها عن وجه حق كل من ستيغليتز وجونسون وروجوف، من قبل . الأكثر أهمية هو الوعد بحافز نمو كينزي قوي، وتخفيف القوانين المالية المفرطة ورّطت العديد من الأُسر في أسواق الرهن العقاري، وبعض الإصلاحات الضريبية المعقولة، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تشجيع إعادة توطين أرباح الشركات الأمريكية، وتوسيع نطاق القاعدة الضريبية.

وُلد لكي يخسر

نجاح ترامب كرئيس أو فشله، قد يعتمد على تطوّر متغيّرات الاقتصاد الكلي، مثل النمو والعمالة والأجور ومعدلات الضرائب، بشكل أقل منه باعتماده على القوى الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي ناصرت حملته الانتخابية. عند

النظر في هذه القوى، وفي حين يركّز بعض المعلقين في مشروع Syndicate على عدم المساواة في الدخل، يركّز معلقون آخرون على العوامل الثقافية والديموغرافية. ولكنهم جميعاً يخلصون إلى أن الترامبية، كبرنامج سياسي، من غير المرجح أن تكون إبداعاً قابلاً للحياة.

إذا كانت اتّساع انعدام المساواة وانخفاض دخل الطبقة المتوسطة هما السببان الرئيسيان لثورة أميركا الشعبوية، فإن الترامبية، في نهاية المطاف، تفاقم هذه المظالم، ولا تحدّ منها. "الأجور الحقيقية (المعدّلة بحسب التضخم) تتركز في الجزء السفلي من توزيع الدخل، حيث كانت عليه منذ 60 عاماً تقريباً"، بحسب ما أشار إليه ستيغليتز قبل الانتخابات بوقت قصير. وهو يرى أنّه "لذلك، فإنه ليس من المستغرب أن يجد ترامب جمهوراً كبيراً يوافقه القول إن حالة الاقتصاد نتنة".

يتابع ستيغليتز بالقول إنّه على مدى جيلين، أصرّ الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء على أنّ "الليبرالية التجارية والمالية" – وهما الإصلاحان الرئيسيان اللذان يحركان العولمة - "من شأنهما ضمان الرخاء للجميع". وعليه، يستنتج ستيغليتز، أنه لا عجب، إذن، في أن يَخلص الناخبون "الذين انحط معيارهم للمعيشة أو تدهور" إلى أنّ "القادة السياسيين الأميركيين إمّا أنهم لا يعرفون ما كانوا يتحدثون عنه، أو أنهم كانوا يكذبون، (أو الأمرين معاً)".

ويرى ستيغليتز أن معضلة ترامب، الذي استفاد بشكل واضح من "الغضب واسع النطاق الناشئ من فقدان الثقة بالحكومة"، تكمن في أن سياساته لن تخفف من ذلك. ويقول: "بالتأكيد، فإن جرعة أخرى من نوع الاقتصاد الرجعي الذي وعد به، مع تخفيضات ضريبية يستفيد منها بشكل شبه كامل الأميركيون الأثرياء والشركات، من شأنها أن تؤدي إلى نتائج لن تكون أفضل حالاً من المرة الأخيرة التي جربت فيها هذه السياسات".

يقدّم روبرت جونسون، رئيس معهد الفكر الاقتصادي الجديد، سبباً آخر سيدفع ناخبي ترامب، المضهدين بسبب اتساع عدم المساواة في الثروة والسلطة، إلى يقظة عنيفة. لم يكن الأمر مصادفة، حسبما يلاحظ جونسون خلال الانتخابات التمهيدية، أن ترامب والسيناتور في الحزب الديمقراطي بيرني ساندرز، وحدهما اللذان "ركزا أنظارهما بشكل مباشر على أكثر ما كان يهمّ الناخبين: اقتصاد سياسي يسعى فيه المسؤولون المنتخبون بقوة إلى تعزيز الازدهار على نطاق واسع، بما يشمل هؤلاء الناخبين".

ببساطة، لم يتمكن المرشحون الآخرون، "المقيّدون بنظام يجعل من الصعب جداً تمويل حملة سياسية ذات مصداقية دون تقديم الولاء صاغرين لأغنى شريحة في المجتمع الأمريكي"، من المضي في هذا الطريق، حسبما يقول جونسون؛ ويضيف: "ذاك نظام يغري بالتمرد". ويتابع: "كان ترامب وساندرز - بسبب تمويلهما الذاتي أولاً، وجمعهما الأموال على مستوى القاعدة، ثانياً – في وضع مثالي لأن يتولى أحدهما القيادة".

الآن، سيحتاج ترامب "إلى وضع الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي وصفها،" يضيف جونسون. "لكن، وللقيام بذلك، فإنّه سوف يضطر إلى العمل ضمن النظام "المزيّف" نفسه الذي ترشح ضده، وسيتعيّن عليه نحت سياسات ملائمة بشكل فعلي وذات تأثير إيجابي على حياة الاميركيين". لكن، وبما أن خطط ترامب في التوسع المالي "سيستفيد منها، مرة أخرى وعلى خلاف الهدف منها، الأثرياء دون أن يرشح منها شيء إلى بقية الأميركيين"، فإنّ خيبة الأمل ستبدأ في الانتشار.

لكن، ماذا لو كان عدم المساواة في الدخل ليس هو السبب الرئيسي وراء صفوف الناخبين المنتمين إلى الطبقة المتوسطة والرافضين للسياسة الحزبية التقليدية الذين مالوا إلى ترامب؟ ماذا لو، كما يقول مايكل ساندل الفيلسوف السياسي في جامعة هارفارد، كان "شعور الناخبين بالاضطهاد يتعلق بالاحترام الاجتماعي، لا بالأجور وفرص العمل وحدهما"؟

يستشهد إدموند فيلبس، وهو اقتصادي آخر حائز على جائزة نوبل، بالبيانات الداعمة لفرضية ساندل. "في الواقع، منذ عام 1970، نمت تعويضات العمل الكلي (الأجور بالإضافة إلى مزايا إضافية) بشكل أبطأ قليلاً من الأرباح الإجمالية الإجمالية". ويلاحظ فيلبس أن "نمو متوسط الأجور في أسفل مقياس الدخل، في غضون ذلك، لم يتباطأ نسبة "للطبقة الوسطى". ومن ناحية أخرى، "نما معدل تعويض ساعة العمل للعاملين في القطاع الخاص (الموظفين في الإنتاج خارج الإدارة) على نحو أبطأ كثيراً منه لدى أي شخص آخر." لقد عانت طبقة العمال البيض من ذوي الدخل المتوسط، من أكبر الخسائر، في الأعمال غير الإدارية.

هناك أيضاً العمال الذين تسربوا بشكل سريع إلى خارج قوة العمل، والذين هم الأكثر احتمالاً للوقوع في براثن اعتلال الصحة، والانتحار، والإدمان على المخدرات. "هؤلاء الرجال"، كما يصفهم فيلبس، "قد فقدوا فرصة القيام بعمل ذي معنى، أو الشعور بمعنى وكالة [التوظيف]؛ وحرموا من كل مجال يمكن لهم أن

يزدهروا فيه، من خلال كسب الرضا من النجاح في شيء ما، والنماء في مهنة تحقق لهم ذواتهم".

هؤلاء هم، بطبيعة الحال وعلى وجه التحديد، مجموعة السكان التي ضمنت فوز ترامب في ساحات معارك الولايات الصناعية، في أيوا وميشيغان وأوهايو وبنسلفانيا وويسكونسن. ويعتقد فيلبس أن الفرص الاقتصادية للعمال اليدويين في هذه المناطق يمكن استعادتها فقط في حال تعزيز نمو الإنتاجية في الصناعات التحويلية، من خلال "فتح باب المنافسة، وليس من خلال قوانين الاقتطاع وحدها". ويلاحظ، مع ذلك، أن سياسات ترامب الخاصة بالحمائية التجارية، وسياسية "البلطجة" للحفاظ على الوظائف الحالية، واقتطاع الضرائب المعدّة للشركات الكبرى، قد تؤدي إلى خنق الابتكار بدلاً من تحفيزه.

يصل الخبير الاقتصادي الفرنسي جان بيساني - فيري إلى استنتاج مماثل من وجهة نظر مختلفة. مشيراً إلى أن "الماضي يبدو، على نحو مفاجىء، أكثر إغراء بكثير من نداء المستقبل"، ليس في الولايات المتحدة وحدها، ولكن أيضاً في بريطانيا وفرنسا والعديد من الدول المتقدمة والناشئة الأخرى. يقدم بيساني - فيري أربعة تفسيرات لذلك: ضعف النمو الاقتصادي، واتساع عدم المساواة في الدخل، والتغير التكنولوجي الذي يلغي العمل اليدوي، بالإضافة إلى عامل رابع، غير مألوف:

عدم المساواة الجديدة لديها بعد مكاني بارز سياسياً. يزداد عدد الأشخاص المتعلمين والناجحين مهنياً الذين يقبلون على الزواج والعيش بقرب بعضهم البعض، وخاصة في المناطق الحضرية الكبيرة والمزدهرة. والفئات الأخرى أيضاً تتزوج وتعيش في مناطق متقاربة، غالبيتها فقيرة أو في المدن الصغيرة. [وتجدر الملاحظة] أن نسبة الناتج المحلي للمقاطعات الأمريكية التي فاز بها ترامب تبلغ 36٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن تلك التي فازت بها هيلاري كلينتون تبلغ نسبتها 64٪. عدم المساواة المكانية الضخمة تخلق مجتمعات كبيرة من أناس بلا مستقبل، حيث يكون الطموح السائد هو التطلع إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

في مواجهة هذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتعددة الأوجه، يعتقد بيساني - فيري أن "جدول الأعمال المسؤول يتوجب عليه أن يعالج في وقت واحد الأبعاد الاقتصادية الكلية والتعليمية والتوزيعية والمكانية" لهذه المشاكل. ليس هناك أي دليل على أن سياسات ترامب المقترحة يمكن أن تحقق أيّ شيء من هذا النوع.

بل العكس هو الصحيح؛ يستشهد سكيدلسكي أنّه في حين وعد ترامب بعدم اقتطاع مستحقات الرعاية الاجتماعية، فإنّ الجمهوريين في الكونغرس يبدون عازمين على فعل ذلك. بدعم من ترامب وبتشجيعه، بدأوا بالفعل بتفكيك إصلاحات الرعاية الصحيّة التي وقعها أوباما، وقانون الرعاية بأسعار معقولة، دون وجود بديل ليحل مكانها. وقدّر مكتب الميزانية في الكونجرس، مؤخراً، أن هذه الخطوة من شأنها التتسبب بارتفاع عدد غير المشمولين بالرعاية بنحو 18 مليون شخص في السنة الأولى وحدها.

الرأسمالية: النسخة 4.1

يؤدي كلّ هذا، في نهاية المطاف، إلى السؤال حول الكيفية التي ستشكل بها رئاسة ترامب الفكر الاقتصادي العالمي ومستقبل الرأسمالية. يقدّم فيلبس تكهنات قاتمة. "الابتكار الأميركي بدأ أولاً بالانخفاض، والوقوع في ضيق، في الفترة التي تعود إلى أواخر ستينات القرن الماضي،" على حد تعبيره، بسبب "الأيديولوجية والمصالح الخاصة التي تغلغلت في جميع مستويات الحكومة". صحيح أن "وادي السيليكون قد أوجد صناعات جديدة ورفع وتيرة الابتكار لوقت قصير"؛ ولكنه الآن "بدوره، يثور ضد تناقص العوائد".

ويرى فيلبس أن الحل يكمن في استعادة "الأيديولوجية الفردية التي تزدهر بوساطتها الرأسمالية"، وفي إحياء "روح الابتكار الأمريكية، المتمثلة في حب التخيل، والاستكشاف، والتجريب والإبداع". غير أن ذلك، بحسب فيلبس، ليس مدرجاً على جدول أعمال ترامب. فهو "نادراً ما ذكر الابتكار"، حسبما يلاحظ فيلبس، ويضيف: "لفريق ترامب مقاربة خطيرة يمكن أن تؤدي فعلياً إلى تقويض الابتكار": زيادة التدخل الحكومي، وفرض القيود على التجارة والمنافسة، و"التوسع في سياسة المصالح الخاصة بشكل لم يسبق له مثيل منذ الاقتصادات الألمانية والإيطالية الفاشية في فترة ثلاثينات القرن المنصرم". "إلا أنّ أي سياسة تخدم "حماية الموجودين وصدّ الوافدين الجدد" من شأنها أن تكون، على الأرجح، مسماراً يُدقّ في قلب عملية الابتكار".

أنا أكثر تفاؤلاً بشأن التوقعات؛ على الأقل على المدى الطويل جداً. وكما كتبت في شهر آذار الماضي: "الرأسمالية نظام تطوري يستجيب للأزمات، من خلال تحويل العلاقات الاقتصادية والمؤسسات السياسية، على حد سواء، وبشكل جذري. الرسالة التي تحملها الثورات الشعبوية اليوم هي أنه يتوجب على

السياسيين تمزيق كتيب التعلميات المطبوع قبل الأزمة، وتشجيع قيام ثورة في الفكر الاقتصادي".

يمثل ترامب رفضاً شاملاً لتفكير اقتصادي ساد العالم لجيل كامل. تشكيل الفكر الاقتصادي الجديد هو التحدي الأكثر أهمية للاقتصاديين والسياسيين في السنوات المقبلة. من وجهة نظري، كانت السمة المميزة لكل التحولات المتتالية للرأسمالية العالمية حراكاً في الحدود بين الاقتصاد والسياسة، وبين الإيمان بقوى السوق والاعتماد على التدخل الحكومي.

يشير وزير خارجية كوريا الجنوبية السابق، يون يونغ كوان، إلى نقطة مماثلة. كتب يون قائلاً: "نحن في مرحلة فراغ العرش". وأضاف: "تطفو الشعوبية والقومية وكراهية الأجانب على سطح بحر التغيير الأكبر: يجري تحول أساسي في جميع أنحاء العالم في العلاقة بين الدولة والسوق". التوفيق بين هذين المجالين من النشاط "هو الشغل الشاغل للاقتصاد السياسي اليوم، تماماً مثلما كان عليه الأمر بالنسبة لآدم سميث في القرن الثامن عشر، وفريدريش لست وكارل ماركس في القرن التاسع عشر، وجون مايناردكينز وفريدريش فون هايك في نقاشهما الطويل حول هذا الموضوع على مدى العقود الوسطى من القرن العشرين".

في الواقع، ترامب هو مجرد العارض الأكثر حدّة من ظاهرة عالمية. يلاحظ يون، محقّاً، أن "السخط الاجتماعي السياسي سيستمر في الانفجار كالفقاعات في كلّ أنحاء العالم، إلى أن تستقيم العلاقة بين الدولة – والسوق".

ستجبر رئاسةُ ترامب، تماماً مثل الاضطرابات المناهضة للمؤسسة (anti-establishment) في أوروبا وأماكن أخرى، العالمَ كله على البدء بطرح الأسئلة الأساسية حول الكيفية التي ينبغي وفقها تطوّر العلاقة بين الأسواق والحكومات في المرحلة المقبلة من الرأسمالية العالمية. في ظل رئاسة ترامب، من غير المحتمل، إلى حد كبير، أن تقدم السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة الإجابة الصحيحة، خلال السنوات الأربع القادمة. لكن إدارته قد تظهر للعالم، على الأقل، ما لا ينبغي القيام به.

أناتول كاليتسكي: كبير الاقتصاديين والرئيس المساعد للـ Gavekal Dragonomics. كان يكتب سابقاً في صحف: تايمز أوف لندن، ونيويورك تايمز الدولية، وصحيفة فاينانشال تايمز؛ وهو مؤلف كتاب (الرأسمالية 4.0، ولادة اقتصاد جديد)، الذي توقع فيه العديد من التحولات في الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الأزمة.